http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2161) السنة الثامنة - الأربعاء (15) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

الـــذيـــن لا يـنـحـنـون لـلـعـاصـفـة

عامر القيسي

لن نتحدث عن صحافة الصوت الواحد التي كانت سائدة في زمن الاستبداد وغلق الأفواه نهائيا، الصحافة العراقية بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ انفتحت شهيتها على فوضى العمل الصحفي والإعلامي، صحف ومجلات وفضائيات من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، وكان المشهد رغم فوضويته، مشهدا جديدا وجميلا على الإعلام والإعلاميين والمثقفين، وتدفقت المعلومات وتحديدا التي كانت سرّية ومحرمة على التداول العام، فأصبحت في متناول يد عامل المسطر وسائق التكسي وقادة الكتل وأصحاب البسطات، وما لا تقوله صحيفة تفضحه صحيفة أخرى وراجت مفردات جديدة على الواقع الإعلامي من طراز، الشفافية، حق الحصول على المعلومة، النزاهة.. الخ. وبمرور الزمن تقلصت مساحة الفوضى لمصلحة التشكل التدريجي للدولة، وانهارت واختفت الكثير من المشاريع الإعلامية والمطبوعات لأسباب عديدة في مقدمتها، انقطاع التمويل المادي لانعدام الفائدة من المطبوع نفسه أو انه أدى دوره في الفترة الزمنية المحددة له أو لانعكاسات المتغيّرات السياسية التي كانت تتوالى مسرعة.

ولكن ما هو واقع الصحافة بعد ثماني سنوات من التغيير؟

الآن تحديدا، تتقلص مساحة حرية العمل الصحفي في أهم مفاصلها وهي، حق الحصول على المعلومة، فقد تكدست في المكاتب الصحفية لمعظم الوزارات والمؤسسات الحكومية، أطقم إعلامية بيروقراطية مازالت تتعامل مع الصحافة والصحفيين من منظار الماضي. فهي تخشى من المسؤول، وزيراً أو مدير عام، ومن الصحفي في الوقت نفسه، وتتعامل مع المعلومة كما لو أنها قنبلة موقوتة بإمكان الصحيفة أن تستخدمها ضد المسؤول في أية لحظة!

والآن أيضا تتصاعد لهجة التهديدات ضد الصحفيين، بما في ذلك التهديدات العشائرية، مسؤول هدد أحد صحفيينا باللجوء إلى الأعراف العشائرية!، ويلتجئ سياسيون في قمة الهرم السياسي إلى القضاء لتكميم الأفواه وتخويف الصحيفة والصحفي معا، وكانت لنا منها حصة الأسد وآخرها أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أقام دعوى ثلاثية الأبعاد ضد المدى مع مطالبتها بـ١٥٠ مليون دينار لأنها، وبكل بساطة، انتقدت أسلوب عمل البرلمان وخدر معظم السادة النواب!. وأصبح الصحفي في زمن العراق الجديد، يكتب مادته تحت سطوة التهديدات والمخاوف من المسؤولين الحكوميين والتشريعيين والمسلحين، والأكثر مدعاة للدهشة، في زمن الديمقراطية "أو هكذا يفترض"، أن يتعرض صحفيون إلى الاعتقالات العشوائية، بل تحديدا إلى الاختطاف على أيدي قوات أمنية من المفترض أن توفر لهم الحماية الكاملة ليؤدوا دورهم، كما وكلهم الدستور بذلك. الذي حدث عكس ذلك تماما، فقد تعرض الصحفيون إلى الاهانة والضرب وأخيرا تقليعة التعهدات السيئة السمعة.

الحقيقة المرّة أن حرية الصحافة تتقلص مساحتها تدريجيا، فيما تسود أجواء من التشاؤم، الوسط الصحفي من محاولة إقرار البرلمان لقانون حماية الصحفيين، الذي رفض بنوده كل الصحفيين الحقيقيين المهنيين، الذين وجدوا فيه حماية للحكومة وليس لهم، لان إعداده تم ببساطة شديدة على أيدي أناس طارئين على المهنة، فضلا عن تأريخهم الذي يشوبه الكثير من الشك والريبة!

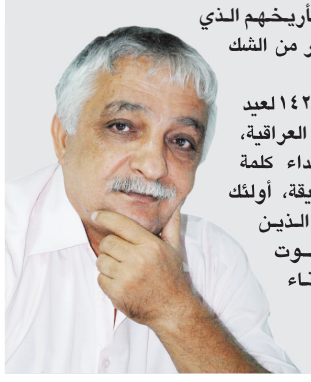

في الذكرى الـ١٤٢ لعيد الصحافة العراقية، الرحمة لشهداء كلمة الحق والحقيقة، أولئك الشجعان الذين فضلوا الموت على الانحناء للعاصفة.

سمسار: سوق السلاح يلتهب في الأزمات السياسية

العراقيون يقاومون القلق بمسدس غلوك وصفقات البيع السرية تعم البلاد

□ عن: الميدل ايست

يواجه العراقيون مستقبلا قلقا ومتغيرا، وقد وجدوا أن الوسيلة الوحيدة للتعامل مع القلق، تسليح أنفسهم. إنهم قلقون بشأن العنف في بغداد والانسحاب الوشيك للقطعات الأميركية من العراق.

يقول سعدون السهل، صاحب محل للأثاث "لدي مسدس في البيت، واشتريت مسدسين آخرين مع المزيد من العتاد لحماية نفسي وعائلتي. أخشى أن تسوء الأمور أكثر وتعود كما كانت في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. لا نعرف ماذا سيحدث غدا".

إن الأسلحة تشكل مشهدا يوميا في العراق، فكل بيت فيه قطعة سلاح واحدة على الأقل. ومن المألوف أن نرى الحمايات الشخصية وهم يتفحصون أسلحتهم لدى دخولهم المؤسسات أو الفنادق وغيرها. وكثيرا ما نشاهد حمايات السياسيين وهم يحملون البنادق والمسدسات. الأشخاص الذين يعملون في مهن ومناصب معينة تضطرهم لحمل السلاح هم فقط المسموح لهم بحمل السلاح بشكل قانوني مع ترخيص بذلك. صاغة الذهب الذين يتعرضون غالبا إلى الهجمات والأطباء المستهدفون في عمليات الخطف يمكن أن يقدموا طلبا لترخيصهم بحمل السلاح.

على مدى سنوات بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، سمحت الحكومة بوجود قطعة سلاح واحدة في كل بيت. القوات العسكرية العراقية التي تفتش البيوت تخبر أصحابها بان امتلاك قطعة سلاح واحدة لا بأس به أما امتلاك أكثر من قطعة فهذا لا يجوز. إلا أن الناطق العسكري في بغداد اللواء قاسم الموسوي قال إن السلطات قد غيرت نهجها غير الرسمي وبدأت بحملة لنزع سلاح المدن العراقية، لكن ذلك لم يوقف خزن السلاح والعتاد.

وقال مسؤول في الاستخبارات العسكرية إن مبيعات الأسلحة غير القانونية قد تصاعدت في الأشهر الأخيرة، وخاصة مسدس أي كي ٤٧. هذا النوع من المسدسات منتشر وشائع في العراق وفي اغلب مناطق العالم، وقد تم تصميمه في الاتحاد السوفيتي السابق في الأربعينيات من القرن الماضي، إلا أن قابلية تحمله الطويلة وكلفته القليلة وسهولة استخدامه جعلت إنتاجه غزيرا ومستخدما من قبل القوات المسلحة ومجاميع المسلحين في العالم.

وأضاف ضابط استخبارات آخر أن المسؤولين العراقيين لاحظوا زيادة في نسبة مبيعات مختلف الأسلحة في شهر نيسان تبلغ ١٥ ٪، أما بالنسبة للمسدس أي كي ٤٧ فقد زادت نسبة بيعه بمعدل ٢٠ ٪.

وذكر المسؤولون أن هذه المعلومات حصلوا عليها من خلال أعداد الأسلحة المستولى عليها ومن خلال الاعتقالات. كما أضاف المسؤول الذي رفض ذكر اسمه، لأنه غير مخول بالحديث مع الصحافة، أن باعة الأسلحة يبيعونها لأسباب مختلفة، وان الزبائن هم أفراد من مختلف الخلفيات يسعون إلى حماية عوائلهم، بالإضافة إلى المجموعات المنظمة مثل الميليشيات القلقة بشأن ما يخبئه المستقبل.

قال احد مهربي السلاح الذي كان يتحدث إلى الاسيوشيتد بريس في منزله الفخم المترف شرقي بغداد، والذي ادعى بان لقبه "أبو علي" خوفا على نفسه وعمله، بان سوق السلاح يلتهب في أوقات الأزمات السياسية. كما أن الانسحاب الأميركي المزمع جعل الناس تسعى الى امتلاك السلاح.

معظم الاسلحة التي يبيعها –خاصة الجديدة– يتم تهريبها إلى العراق رغم انه لم يحدد طرق التهريب ولم يذكر الدول التي يستورد منها.

وقال انه يبيع أيضا مسدسات (غلوك) التي وزعها الجيش الأميركي إلى قوات الجيش والشرطة العراقية والتي وصلت في نهاية المطاف إلى السوق السوداء.

إن تجارة الأسلحة الآن ليست علنية كما كانت في السنوات السابقة. ففي عام ٢٠٠٣ كانت الأسلحة، حتى الثقيلة منها مثل الهاونات، تباع علنيا في أسواق العراق. وقد فقدت ملايين قطع التجهيزات بعد سقوط حكومة صدام وحل الجيش العراقي، وانتهى بها الامر في السوق السوداء وفي أيدي العصاة.

وأضاف السمسار أن الأسلحة هذه الايام تباع من خلال صفقات سرية في كل أرجاء العراق، وانه شخصيا يجول في مختلف محافظات العراق من اجل شراء الأسلحة وإرسالها إلى الباعة. إلى هذا الحد اكتفى السمسار ورفض البوح بالمزيد من التفاصيل.

لكن بالرغم من أن تجارة الأسلحة تجري تحت غطاء من السريّة، فان الجميع يعرف اين يجدها ويشتريها. يضيف سعدون السهل قائلا "ليس من الصعب أن تشتري سلاحا وعتادا، فإذا لم تجد السلاح المناسب الذي ترغب به لدى احد السماسرة فانه سيرشدك إلى سمسار آخر".

ورغم إن القانون يجيز الاتجار بالسلاح بعد الحصول على إجازة عمل إلا أنه يندر وجود من لديه إجازة عمل في تجارة السلاح من المتعاملين في هذا المجال.

ويرى بعض العراقيين أن سبب انتشار السلاح في العراق يعود إلى النهج العسكري الذي أتبعه النظام السابق. ويقولون إن نظام صدام حول الحياة في العراق إلى ما يشبه المعسكر، وكان يسمح لأعضاء حزب البعث المنحل بحمل السلاح ويقيم دورات صيفية لتدريب الطلاب على القتال واستخدام السلاح، وكان يروج لثقافة التسلح حتى أخذ صدام يظهر في بعض المهرجانات وهو يطلق النار من بندقيته (البرنو) التي يحملها بيد واحدة على سبيل الاعتزاز بقيمة السلاح".

ويرى محللون سياسيون أن انتشار السلاح وبكميات كبيرة قد يؤدي إلى حرب أهلية أو إلى ضغط من قبل الجماعات المسلحة للحصول على مكاسب سياسية. وهذا ينذر بعرقلة العملية السياسية في العراق.

ويرون أيضا أن التحولات السياسية في العراق أدت إلى آثار سلبية لهذه الممارسات على المجتمع العراقي، فمع ظهور الاصطفافات الطائفية والتصعيد الذي صاحبها خاصة بعد أحداث سامراء ارتفعت أسعار الأسلحة في مختلف مناطق العراق بسبب الإقبال الشديد على شرائها وذلك لوجود مخاوف من اندلاع فتنة طائفية أو صراع بين الأحزاب من أجل السيطرة على السلطة.

ووصل سعر إطلاقة البندقية (الرصاصة) إلى ٤٥٠ ديناراً كما وصل سعر القنبلة اليدوية (الرمانة) إلى ٩٠ ألف دينار أي ما يعادل عشرة أضعاف سعرها السابق.

ومع أن القانون العراقي لا يجيز حمل السلاح لمن هم دون سن الخامسة والعشرين إلا أن الملاحظ إن أفراد الميليشيات المسلحة تتراوح أعمار معظمهم بين ١٦ و٣٢ عاماً وهو ما يعد خرقاً صريحاً للقانون دون أن تتخذ الإجراءات القانونية بحقهم.

■ ترجمة عبد الخالق علي

مخاوف من عودة المظاهر المسلحة الى الشارع العراقي بعد الانسحاب.. ارشيف

شلال اشتكى من نقص الموازنة فدفعوا له

الحكومة تحاول تهدئة الشارع: ٩٢٧ مليون دولار للكهرباء

□ بغداد/ المدى

في خطوة تهدف إلى التخفيف من الاحتجاجات الشعبية وتنفيذ مشاريع استثمارية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تعاني نقصا حادا يثير غضب المواطنين، فقد قررت الحكومة العراقية إضافة مبلغ ٩٢٧ مليون دولار إلى الموازنة التشغيلية لتأمين الكهرباء.

وجاءت موافقة الحكومة بعد شكوى من وزير الكهرباء رعد شلال بأنه لم يتم تخصيص تمويلات كافية لوزارته لمواجهة واحدة من أكبر المشكلات التي يعانيها المواطن العراقي. وبعد أكثر من ثماني سنوات على سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ وهو ما بدأ سنوات من الحرب والصراع الطائفي لا تتوافر الكهرباء للعراقيين سوى لساعات قليلة في اليوم من الشبكة الوطنية رغم أن العراق يمتلك بعضا من أكبر احتياطيات النفط في العالم.

وأعلن وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على توصية لجنة شؤون الطاقة بإضافة مبلغ مقداره (٩٢٧) مليون دولار إلى الموازنة التكميلية لوزارة الكهرباء للعام الحالي ٢٠١١ لتنفيذ المشاريع المحددة من قبل اللجنة والخاصة بقطاع التوليد والتجهيز وزيادة كفاءة المنظومة الكهربائية.

وأشار الدباغ في تصريح مكتوب إلى أن الموافقة على إضافة مبلغ (٩٢٧) مليون دولار إلى الموازنة التكميلية لوزارة الكهرباء تأتي حرصاً من الحكومة العراقية على دعم قطاع مهم وحيوي للشعب العراقي ألا وهو قطاع الكهرباء من خلال إنشاء مشاريع إستراتيجية تخدم قطاع التوليد والتجهيز وكذلك توفير وقود الغاز الطبيعي المستورد لمحطات التوليد لزيادة طاقتها الإنتاجية.

ومن المتوقع أن توفر الشبكة الوطنية التي أنهكتها الحرب أقل من نصف ذروة طلب البلاد على الكهرباء التي تبلغ ١٥ ألف ميغاواط هذا الصيف في ظل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة وبلوغها مستويات تتجاوز ٥٠ درجة مئوية. وبفضل ارتفاع أسعار النفط زادت إيرادات العراق النفطية بما يزيد عن ٣٤ في المئة عما كان متوقعا في الأشهر الخمسة الأولى من العام.

وأوضح الدباغ أن لجنة شؤون الطاقة في اجتماعها الرابع عشر اقترحت دعم موازنة وزارة الكهرباء بمبلغ (٩٢٧) مليون دولار لإضافته إلى الموازنة التكميلية لعام ٢٠١١ للوزارة لغرض تنفيذ مجموعة مهمة من المشاريع وهي نصب وتشغيل محطات الديزل التي تعمل بالنفط الأسود بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار بما يعادل ٥٪ من قيمة العقد. كما سيتم نصب وحدات سيمنس في الرميلة ودبس وبيجي وتازة بمبلغ (١٣٠) مليون دولار بما يعادل ١٠٪ من قيمة العقد ومشروع نصب محطة الناصرية الغازية الجنوبية بواقع أربع وحدات وبمبلغ (١٥٠) مليون دولار بما يعادل ٧٥٪ من قيمة العقد ومشروع نصب محطة الحيدرية الغازية وبواقع أربع وحدات وبمبلغ (٦٥) مليون دولار بما يعادل ٥٠٪ من قيمة العقد، إضافة إلى مشروع نصب محطة عكاز الغازية بواقع وحدتين بمبلغ (٤٢) مليون دولار بما يعادل ٥٠٪ من قيمة العقد ومد وربط خط الغاز الإيراني وبمبلغ (١٠٠) مليون دولار ومشاريع المحطات البخارية وبمبلغ (٢٤٠) مليون دولار بما يعادل ١٠٪ من قيمة العقد.

وأضاف الدباغ أن وزارة الكهرباء قد طلبت تخصيص مبلغ (١٠٠) مليون دولار كدفعة مقدمة لمشروع استيراد الغاز الطبيعي من إيران وقد تم الاتفاق مع وزارة النفط الإيرانية بتجهيز محطات المنصورية والصدر والقدس وجنوب بغداد الغازية/٢ بالغاز الطبيعي عبر أنبوب يتم تشييده داخل الأراضي العراقية بموازاة أنبوب النفط الخام من نقطة نفط خانة باتجاه محافظة بغداد.

وأكد الدباغ أن استخدام الغاز الطبيعي بدل زيت الغاز سيؤدي إلى اشتغال المحطات المذكورة بكامل سعاتها التوليدية أي سيتم زيادة طاقتها الإنتاجية دون الحاجة إلى إيقافها لأغراض الغسل وكذلك تجنب استخدام المضافات الكيمياوية.

ويخرج العراقيون في احتجاجات منذ شباط الماضي مطالبين بتحسين الخدمات العامة وبرامج الحصص التموينية والقضاء على الفساد والبطالة والإصلاح السياسي أيضا.

وانتهت في الأسبوع الماضي مهلة المئة يوم التي حددها المالكي لوزرائه لإيجاد حلول للمشكلات الرئيسة للمواطنين دون بوادر واضحة على تحسن الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على الائتلاف الحكومي الهش أصلا ويعاني صراعات سياسية حادة.

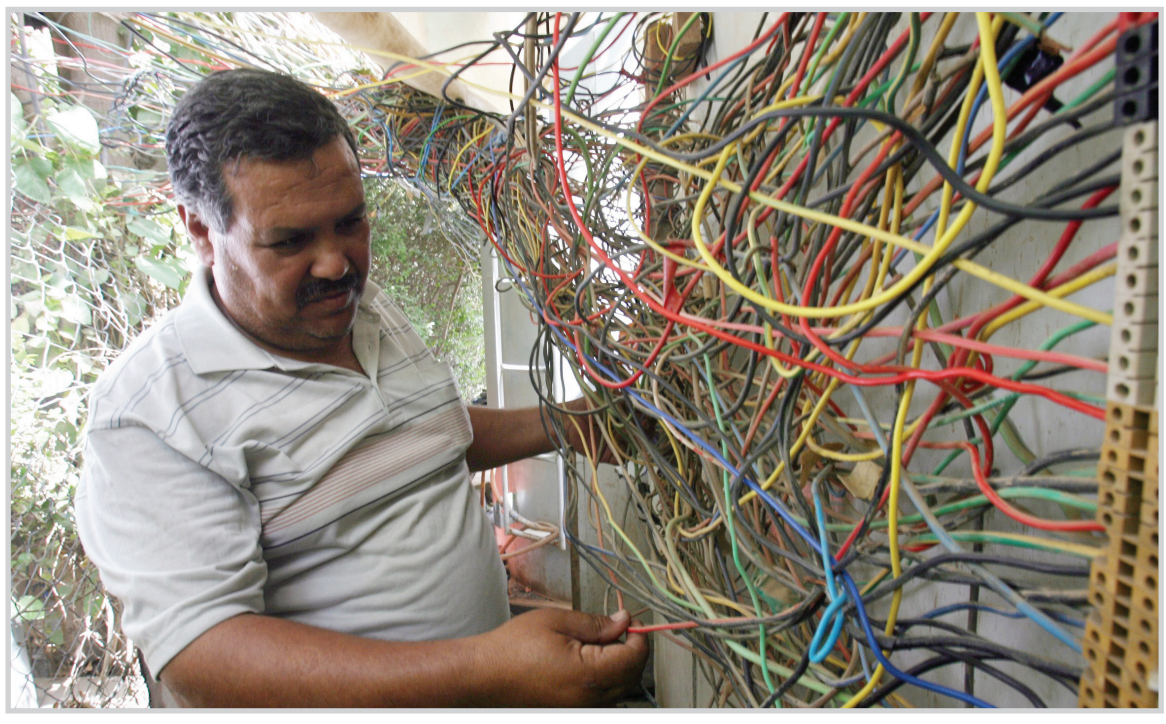

تردي تجهيز الطاقة الكهربائية قد يزيد من غضب العراقيين على اداء الحكومة... ارشيف

السهيل منزعج من تواجد الأميركيين في البرلمان

سياسيون: واشنطن تستفزنا قبيل الانسحاب

□ بغداد/ المدى

تصاعد الخطاب السياسي الهجومي في العراق تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شنت كتل سياسية حملة انتقادات لاذعة لدور واشنطن في الحياة السياسية. تأتي هذه الانتقادات بعد يوم واحد من تصريح السفير جيمس جيفري بان قائدا سياسيا واحداً لن يكون بمقدوره عرقلة قرار عراقي – في ما لو أقر– بتمديد الوجود العسكري الأمريكي في البلاد. ففي الوقت الذي عد نائب رئيس البرلمان قصي السهيل دخول القوات الأمريكية إلى مؤسسات الدولة استفزازا للعراقيين، اعتقد نواب عراقيون أن واشنطن هي التي أثارت ملف ميناء مبارك الكويتي لإظهار العراق ضعيفا في الساحة الخارجية.

النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل وصف دخول القوات الأمريكية إلى مؤسسات الدولة ومنها مجلس النواب بأنها طريقة استفزازية وممارسات غير أخلاقية في انتهاك الاتفاقية الأمنية.

وأضاف السهيل في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس إن ما قامت به القوات الأمريكية يوم أمس من الدخول إلى مبنى مجلس النواب بزي عسكري دليل سافر على عدم احترام القوانين والدساتير وخصوصا الاتفاقية الأمنية.

وتابع أن الدخول بأجندة عسكرية وقيافة عسكرية غير أخلاقي وغير قانوني في إرهاب الموظفين بطرق غير قانونية وعليهم الالتزام بالاتفاقية الأمنية التي عقدت بين الولايات المتحدة والجانب العراقي وكل من لا يحترم هذا المجلس لا يحترم النظام والقانون.

من ناحية أخرى، قال عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني رياض الزيدي إن القوات الأميركية أثارت قضية ميناء مبارك لتعطي رسالة بعدم قدرة العراق على إدارة سياسته الخارجية وحماية سيادته من أي تدخلات خارجية.

وأضاف الزيدي لوكالة الصحافة المستقلة إن القوات الأميركية تحاول استخدام جميع الطرق من اجل تمديد بقائها مدة أطول في العراق، مؤكدا قدرة الحكومة والقوات المسلحة العراقية على إدارة البلد وحمايته من أي تدخل خارجي.

وتابع "هناك بعض القوى المشاركة في العملية السياسية مازالت مصرة على بقاء القوات الأمريكية، وتحاول هذه القوى جاهدة إبقاءها، ولكن بمشيئة الله أجمعت القوى الكبرى في العملية السياسية على خروج هذه القوات وحسب المواعيد المتفق عليها وبدون أي رجعة"، حسب قوله.

يذكر أن السفير الأمريكي في العراق جيمس جيفري ذكر لعدد من وسائل الإعلام، أن وجود قوات عسكرية أمريكية، حتى لو كان قليلا جدا، بحاجة لإجماع وتوافق العراقيين، مشيرا إلى أن "وضعنا الحالي وبقاءنا في العراق تم بموافقة من أغلبية البرلمان العراقي". وأشار جيفري إلى أن تنظيم القاعدة وفرقا بعثية لا زالت موجودة وسط البلاد، إضافة إلى ميليشيات متعددة في الجنوب تدعم وتجهز من قبل إيران تقوم بمهاجمة القوات الأمريكية وأجهزة الأمن العراقية، رغم انخفاض الوضع الأمني إلى اقل من المستوى الذي كان عليه خلال الفترة الماضية، مؤكدا في الوقت نفسه أن قوات الأمن العراقية بدأت تطور قواتها القتالية. وأوضح أن القوات الأمريكية لا تقوم بأي عمليات منفردة إذا لم تتم مهاجمتها، كما أنها لن تشترك في أي عملية قتالية بعد العام ٢٠١١، مؤكدا أن شراكة في المجالات الاقتصادية الدبلوماسية والأمنية ستكون مع العراق، إلا أن مستوى الدعم الذي تقدمه السفارة الأمريكية بعد الانسحاب لن يكون بمستوى الدعم المقدم الآن من قبل القوات الأمريكية.